مطالبات بتفعيل مناطق التجارة الحرة في المنافذ الحدودية

البصرة تشهد استقطاب أكثر من ٣٠ مشروعاً استثمارياً

□ البصرة/ المدى

طالب مكتب التجارة الدولية والنقل في البصرة بتفعيل قانون هيئة المناطق الحرة، وتشريع قوانين جديدة تؤهل العراق ان يكون منطقة حرة للتبادلات التجارية الدولية.

وقال مستشار المكتب توفيق المانع لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): نطالب الحكومة الاتحادية بتفعيل قانون هيئة المناطق الحرة الصادر سنة (١٩٩٧)، ومجلس النواب بتشريع قوانين جديدة تعطي الاحقية للعراق بان يؤسس منطقة حرة للتبادلات التجارية الدولية على ارضه، كونها تعد الركيزة الاساسية لبناء وتنمية الاقتصاد الوطني.

ودعا المانع الى ضرورة إنشاء شركة قابضة للاموال من قبل وزارة التجارة لكي تسمح لدخول الشركات العالمية للمساهمة في بناء المنطقة الحرة الدولية في العراق.

وبين ان في حال انشاء مشروعي ميناء الفاو الكبير والمنطقة الحرة للتبادلات التجارية في العراق سيؤدي ذلك الى طفرة اقتصادية كبيرة للعراق من خلال الايرادات المالية السنوية الضخمة التي ترد من هذين المشروعين.

ويذكر ان مكتب التجارة الدولية والنقل عقد حلقة نقاشية في بغداد بحضور مجموعة من الشخصيات الاقتصادية والسياسية لبيان اهمية انشاء منطقة حرة للتبادلات التجارية على الحدود العراقية لما لها من مردود اقتصادي كبير للدولة.

في غضون ذلك منحت هيئة استثمار البصرة خلال العام الماضي ٢٠١١، ٣٠ مشروعا استثماريا بكلفة إجمالية تقدر بـ ١,١٠١,٥٥ مليار دينار.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران: ان الهيئة عملت على تطوير الانظمة والاجراءات ومتطلبات المناخ الاستثماري الجاذب الذي يشهد منافسة عالمية لتبسيط الاجراءات من خلال الجهود الخاصة والمركزة للتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية وذلك لتقديم خدمات وتسهيلات شاملة وتوفير معلومات لجميع المستثمرين باسلوب عصري جديد.وأضاف: أن العام الحالي سيشهد تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة تشمل بناء مصانع وآلاف الوحدات السكنية، مؤكدا في الوقت نفسه استعداد الهيئة لتوفير تسهيلات شاملة للمستثمرين بهدف خلق بيئة تنافسية للاستثمار تتلاءم مع أهمية طبيعة البصرة الاقتصادية.

واشار البدران الى أن الهيئة وضعت في مخططاتها لعامي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ إيجاد بيئة استثمارية تنافسية من شأنها الوصول بالمدينة إلى مصاف الدول المتقدمة في المنطقة.

واوضح أن هيئة استثمار البصرة منحت خلال عام ٢٠١١ العديد من إجازات الاستثمار والتأسيس أبرزها ستة مراكز تجارية و خمسة مشاريع صناعية وأربعة مشاريع زراعية ومثلها ترفيهية، بالاضافة الى ثلاثة مشاريع سكنية ومشروعين للطاقة ومثلهما للخزن، فضلا عن اقامة مشاريع فردية لكل من الصحة والاعلام ومواقف السيارات وبناء القدرات،مشيرا الى أن عدد هذه المشاريع بلغ ٣٠ مشروعا وبكلفة إجمالية تقدر ١,١٠١,٥٥ مليار دينار، وتابع كذلك قامت الهيئة خلال عام ٢٠١١ بدراسة ١١٨ مشروعا استثماريا بمبلغ اجمالي يقدر بأكثر من ست مليارات دولار.

وبين البدران ان هيئة استثمار البصرة أقامت خلال العام الماضي ١٤ ورشة وكذلك ١٤ مؤتمرا استثماري، بالاضافة الى استقبال ٢٨ وفدا من كبار الشخصيات، فضلا عن استقبال ٤٥ شركة استثمارية.

واكد أن الهيئة تنظر الى تحقيق نقلة نوعية في تحسين اساليب تقديم الخدمات والتسهيلات والمعلومات اللازمة للمستثمرين وتبسيط اجراءات الحصول عليها باعتبار ذلك عنصرا اساسيا من عناصر تشجيع المستثمرين.

ولفت الى ان المحافظة مقبلة خلال العام الحالي على تطور في مجال الاستثمار في ضوء قرب تنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة، مبيناً أن الهيئة حصلت مؤخراً على أرض مساحتها ثلاثة آلاف و٥٠٠ دونم في ناحية أم قصر من أجل بناء مدينة صناعية عليها، مضيفاً أن شركة عراقية تقدمت للهيئة بطلب لبناء معمل للحديد والصلب في المدينة الصناعية بكلفة ١٥٠ مليون دولار، فيما تعتزم شركة دنماركية بناء مصنع فيها لإنتاج أنابيب ناقلة للنفط.

واعتبر البدران التعقيدات الإدارية عند التعامل مع بعض الدوائر الحكومية تعد من أبرز المشاكل التي تعيق حركة الاستثمار، فضلا عن ندرة الأراضي بسبب سيطرة وزارة النفط على أغلب الأراضي غير المستغلة في المحافظة، مستدركاً أن الحكومة المحلية طلبت من وزارة النفط التخلي عن بعض الأراضي العائدة لها من أجل تنفيذ مشاريع استثمارية فيها.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن الشركات الأجنبية الأكثر اندفاعاً للاستثمار في البصرة هي من جنسيات أمريكية وبريطانية وصينية وكورية جنوبية وتركية وإماراتية، مضيفاً أن الهيئة منحت مؤخراً ثلاث إجازات استثمارية في قطاع الإسكان لبناء ١٦ ألف وحدة سكنية عمودية وأفقية بكلفة ٥٩٥ مليون دولار، مؤكداً وجود مفاوضات مع شركة كورية جنوبية لبناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية أخرى، فيما من المقرر أن يحصل ائتلاف شركات باكستانية على أربع إجازات لبناء ١٢ ألف وحدة سكنية، كما من المتوقع أن تمنح شركة إيرانية رخصة لبناء ٥ آلاف وحدة سكنية.

وتعتبر هيئة استثمار البصرة دائرة حكومية تتمتع بشخصية معنوية، ترتبط بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة،وتسعى الهيئة بحسب ادارتها لجذب استثمارات كافية لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستمر باستثمار عناصر القوة التي تتميز بها البصرة باعتبارها المصدر الأهم للطاقة في البلد وحلقة الوصل الرئيسية بين الشرق والغرب.

البلديات: مع ١٥ شركة هندية لتنفيذ مشاريع خدمية

□ بغداد/ المدى

اتفقت وزارة البلديات والأشغال العامة مع ١٥ شركة هندية للعمل في العراق لتنفيذ المشاريع الخدمية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة جاسم محمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارته اتفقت مع ١٥ شركة هندية للعمل في تنفيذ مشاريع الماء والمجاري ومشاريع الاكساء". وأضاف أن ١٠ شركات هندية ستعمل في محافظات كركوك والبصرة وديالى وأطراف بغداد وبابل لتنفيذ مشاريع نصب محطات تصفية المياه. وأوضح أن ٥ شركات ستعمل في ذي قار والمثنى والنجف والديوانية على تنفيذ مشاريع اكساء الشوارع وبناء المجسرات". وأكدت وزارة البلديات والأشغال العامة العراقية الجمعة الماضية أنها اتفقت مع ٢٣ شركة إماراتية للعمل في العراق على تنفيذ مشاريع إستراتيجية خلال العام الحالي.

دعوات للاستثمار الزراعي في السماوة

□ السماوة/ وكالات

أعلن نائب رئيس هيئة استثمار المثنى عامر عباس عزيز عن منح فرص استثمارية لقطاع الزراعة في منطقتي الخضر وبادية السماوة.

وقال عزيز (للوكالة الاخبارية للانباء): إن الهيئة قدمت دعوة الى الشركات المحلية والاجنبية الراغبة بالاستثمار في القطاع الزراعي بالاعتماد على ما تمتلكه المحافظة من مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة.

واضاف: إن قضاء الخضر شهد منح رخصة استثمارية لشركة محلية لإنشاء مجمع دواجن متكامل ذو أربع حلقات، وبكلفة مليارين وثمان مئة وثلاث وخمسين مليون دينار، وبفترة إنجاز تستغرق سنتان.

وتابع: أن المشروع الآخر يقع في بادية السماوة في منطقة "بصية" كونها تتمتع بمساحات زراعية واسعة مع امتداد نهر الفرات الذي يعد المصدر الأساسي للري فضلاً عن وجود خزين كبير من المياه الجوفية في باطن بادية السماوة يمكن الاستفادة منه لأغراض الري أيضاً. وأوضح أن المشروع يتضمن إنشاء مزرعة للإنتاج الزراعي والحيواني وبكلفة تبلغ (٢) مليار دينار وبفترة إنجاز (سنتان).

مصادر: كيوتل تتطلع لشراء حصة شريكتها في آسياسيل

□ دبي/ رويترز

اكدت مصادر مصرفية مطلعة ان اتصالات قطر (كيوتل) تعتزم شراء حصة شريكتها ميرشانت بريدج التي تبلغ ١٩ ٪ في شركة الاتصالات العراقية اسياسيل.

وتمتلك كيوتل حصة ٣٠٪ في اسياسيل ثاني أكبر شركة اتصالات في العراق بينما تمتلك ميرشانت بريدج للاستثمار المباشر حصة ١٩٪.

وقال المصدران اللذان طلبا عدم كشف هويتهما ان كيوتل ستستعين ببنك مورجان ستانلي في العملية بينما سيقدم بنك كريدي سويس المشورة لشركة ميرشانت بريدج ومقرها لندن.

وفي أكتوبر تشرين الأول الماضي اختارت اسياسيل بنك اتش.اس.بي.سي وبنك مورجان ستانلي لادارة طرح عام أولي في العراق. وقال المصدران ان البيع المحتمل لحصة ميرشانت بريدج من المرجح أن يتم قبل الطرح الأولي.

ولم يتسن الاتصال بميرشانت بريدج فورا للحصول على تعليق. ورفض متحدث باسم كيوتل في الدوحة التعليق.

وبلغ عدد المشتركين في خدمة اسياسل ٨,٧ مليون مشترك في نهاية سبتمبر أيلول ٢٠١١ وهو ما يعطيها حصة ٣٤ ٪ في السوق انخفاضا من ٣٧ ٪ قبل عام.

وتملك كيوتل حصة مسيطرة في الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية (وطنية) والنورس العمانية وايندوستات الاندونيسية.

وعلى غير عادة شركات الاتصالات الحكومية تأتي نسبة ٢٠ ٪ فقط من دخل كيوتل من سوقها المحلية. وأسهم العراق بنسبة ١٨ ٪ في ايرادات كيوتل في الأشهر التسعة الاولى من ٢٠١١. وحصلت اسياسل على ترخيص لخدمة الهاتف المحمول مدته ١٥ عاما في عام ٢٠٠٧ دفعت في مقابله ١,٢٥ مليار دولار. وحصلت وحدة زين في العراق وكورك وحدة فرانس تليكوم في العراق على تراخيص كذلك.

وبموجب شروط هذه التراخيص كان يتعين على الشركات الثلاث اجراء طرح أولي عام لنسبة ٢٥ ٪ من أسهمها بحلول نهاية أغسطس اب ٢٠١١ لكن الشركات الثلاث لم تلتزم بالموعد قائلة أن بورصة العراق الضعيفة غير مستعدة للادراج.

وتبلغ القيمة السوقية للاسهم المدرجة في بورصة العراق أربعة مليارات دولار فقط ويبلغ متوسط قيمة التداول اليومي أقل من مليوني دولار وهو ما دفع المحللين للتشكيك فيما اذا كانت السوق مستعدة لطرح أسهم شركات الاتصالات.

واسط تنفذ ٩٠% من ميزانية العام ٢٠١١

□ واسط/ وكالات

نفذت محافظة واسط ٩٠٪ من موازنتها الاستثمارية للعام الماضي ٢٠١١، مؤكدا أن الأموال التي تم إنفاقها هي الأعلى منذ عدة سنوات.

وقال محافظ واسط مهدي حسين الزبيدي لـ"السومرية نيوز"، إن محافظته أنفقت ٩٠٪ من ميزانيتها للعام الماضي ٢٠١١، مؤكدا أن "مجموعة المبالغ التي تم إنفاقها بلغت ١٧١ مليارا و٨٤٣ مليون دينار من أصل مجموع المخصصات المالية الممنوحة لها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي البالغة ١٩٠ مليارا و٩٥٧ مليون دينار عراقي". وأضاف الزبيدي أن تلك النسبة هي الأعلى منذ عدة سنوات"، مشيرا إلى أن "تلك المبالغ أنفقت لتنفيذ ٢٣١ مشروعاً شملت مختلف القطاعات الحكومية والغالبية منها أنجزت كلياً فيما لا يزال القسم الآخر قيد الانجاز". وتابع الزبيدي أن مخصصات العام الماضي توزعت بواقع ٩٥ مليارا و٤٦٤ مليون دينار أعطيت للمحافظة ضمن مشاريع تنمية الأقاليم الممولة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و٨٣ مليارا و٩٣٤ مليون دينار من مبالغ مدورة من العام ٢٠١٠، حيث لم تتمكن الإدارة السابقة للمحافظة من إنفاقها وتم تدويرها للعام الماضي، إضافة الى مبلغ ١١ مليارا و٥٥٧ مليون دينار كنسبة متحققة عن الإيرادات المالية لمنفذ زرباطية الحدودي". ويذكر أن محافظة واسط ومركزها الكوت ١٨٠ كم جنوب شرق بغداد أعلنت مطلع الأسبوع الحالي، عن طرح أول مناقصة أمام الشركات المحلية لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطتها للعام ٢٠١٢.

سومو: العراق لم يخطط لإيجاد بدائل عن مضيق هرمز

□ بغداد/ المدى

قالت شركة تسويق النفط العراقية الحكومية "سومو" إن العراق لم يخطط لإيجاد بدائل عن مضيق هرمز في الخليج العربي لنقل نفطه إلى العملاء في شتى أنحاء العالم إن أقدمت إيران على تنفيذ تهديدها بغلق المضيق.

وزادت التوترات بشأن مضيق هرمز وهو أهم ممر ملاحي للنفط في العالم في الأسابيع القليلة الماضية بعدما هددت إيران بإغلاقه إذا فرض الغرب عقوبات على صادراتها النفطية.

وقال مدير عام سومو فلاح العامري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "لا نفكر في إيجاد بدائل عن مضيق هرمز لمرور شحنات النفط العراقي لأنه ليس لها ديمومة وإيران لا تملك القدرة على غلق المضيق بصورة دائمة".

وأضاف أن "صادرات العراق النفطية ستتضرر بصورة كبيرة في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز لان اغلب ما يصدره يمر عن طريق هذا المضيق".

ويمر نحو ١,٧ مليون برميل يوميا من النفط العراقي من مضيق هرمز من مجموع ٢,٢ مليون برميل يقوم العراق بتصديره يوميا.

وأشار العامري إلى أن "إيران تحاول استخدام غلق مضيق هرمز لتنفيذ بعض المطالب السياسية وتنفيذه على ارض الواقع يتسبب بأضرار مادية كبيرة".

وتابع يقول إن "عملية غلق المضيق تتطلب إمكانيات ضخمة تفوق قدرة إيران وإمكانياتها، وان حدث ذلك ستكون مدة غلقه يوما أو يومين على الأكثر".

وتستخدم السعودية والكويت وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة مضيق هرمز في نقل نفطها إلى العملاء في شتى أنحاء العالم.

ويدرس الغرب فرض عقوبات على صادرات النفط الإيراني بسبب برنامج طهران النووي المثير للجدل.

وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) الثلاثاء الماضي إنها لا تسعى لمواجهة مع إيران بشأن المرور في مضيق هرمز رغم رفضها لتهديد عسكري إيراني استهدف إبقاء حاملات الطائرات الأميركية خارج الخليج.

وقال الجيش في وقت سابق انه سيواصل إرسال مجموعات ضاربة من حاملات الطائرات عبر الخليج "لتحركات مقررة بانتظام" وحسب القانون الدولي.

ولا توجد علاقات دبلوماسية مباشرة بين طهران وواشنطن منذ عام ١٩٧٩، وتمثل السفارة السويسرية المصالح الأمريكية في طهران.

الى ذلك استبعد عضو اللجنة الاقتصادية النائب عامر الفائز تأثر صادرات النفط بالازمة الاقتصادية الاوربية الجديدة، كون الدول المعرضة لانكماش اليورو بحاجة ماسة الى النفط العراقي لتشغيل مصانعهم الكبيرة.

وقال الفائز لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): أن الازمة الاقتصادية الاوربية سوف لا تؤثر على الصادرات النفطية العراقية لان عدم استيراد تلك الدول المتعرضة لانكماش اليورو للنفط معناه توقف معاملهم الكبيرة وايقاف الكثير من اعمالها التجارية والصناعية مما يؤثر سلباً على اقتصادها، وتفاقم اكثر للازمة الاقتصادية.

واشار الى أن اغلب الدول الاوربية غير المنتجة للنفط هي بحاجة ماسة للنفط في هذه الفترة، في سبيل تشغيل كافة معاملها والخروج من ازمة اليورو، فانها تلتجئ لاستيراد النفط من الدول المنتجة من ضمنها العراق.

وبين عضو اللجنة الاقتصادية النيابية: ان في حال امتناع تلك الدول من استيراد النفط من الأسواق العالمية ستتعرض الى انتقادات وضغوطات من قبل الرأي العام الداخلي لها، مما يؤدي بهم إلى الاستمرار باستيراد النفط من الخارج.